الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-31
16 يناير 2002
الأصل: بالعربية

البندان 6 (ب) و6 (ج) من جدول الأعمال **الجلسة العامة**

الجمهورية العربية السورية

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

مشروع قرار بشأن دور قطاع التنمية في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ مقرراتها

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد قمة عالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ يعترف

أ) بأن دستور الاتحاد واتفاقيته وخصوصاً المادة الأولى في دستور الاتحاد "أغراض الاتحاد" تجعل من الاتحاد الدولي للاتصالات، الوكالة الدولية المتخصصة على المجال الدولي المهيأة للقيام بالدور الريادي في مجال الإعداد لهذه القمة ومتابعة تنفيذ نتائجها؛

ب) بأن عضوية هذا الاتحاد كوكالة متخصصة تشمل الحكومات (189 عضواً) تضمن الحيادية التامة عند معالجة الاهتمامات الاقتصادية؛

ج) بأن أهداف قطاع التنمية في الاتحاد وأغراضه وطبيعة الشراكة القائمة فيه بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والخبرات المتراكمة لديه عبر السنوات الطويلة في التعامل مع مختلف الاحتياجات للتنمية، وتنفيذ مختلف المشاريع بما في ذلك مشاريع البنى التحتية، وبالذات منها الشاملة للمعلومات، الممولة منها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن صناديق التمويل المختلفة، وكون برامجه الستة الحالية والمقرة في مؤتمر التنمية في فاليتا عام 1998 تلبي احتياجات البنى التحتية للمعلومات، وتواجد مكاتبه الإقليمية المعتمدة، تجعل من هذا القطاع شريكاً أساسياً في الإعداد لهذه القمة وتنفيذ ما سيتخذ فيها من قرارات،

يقرر

1 تكليف أعضاء قطاع التنمية ومدير مكتب التنمية، بالعمل متعاونين مع الشركاء الآخرين في التنمية (حكومات، الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، منظمات عالمية وإقليمية ذات علاقة ... إلخ). بالعمل من أجل التحضير الناجح للقمة العالمية من خلال برنامج واضح وآلية مناسبة للتنسيق بين مختلف الشركاء المعنيين على النطاق الوطني والإقليمي والأقاليمي والدولي وخصوصاً فيما يختص باحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً منها في مجال بناء البنية التحتية للمعلومات؛

2 اعتماد برنامج شامل منذ الآن ومستقل عن البرنامج المقترح فيما سبق لتنفيذ البنى التحتية لمجتمع المعلومات على المستوى الوطني والإقليمي والأقاليمي والدولي وعدم انتظار قرارات القمة بهدف الإسراع لتهيئة البنى الأساسية لهذا المجتمع والتي بدونها لا يمكن سد الفجوة الرقمية؛

3 اعتماد مبدأ عدم الإقصاء من مجتمع المعلومات ووضع الآلية المناسبة لذلك؛

4 إنشاء البيئة الملائمة لتشجيع أعضاء القطاع بما في ذلك القطاع الخاص على الاستثمار في تنمية البنى التحتية للمعلومات شاملة للمناطق الريفية والمناطق المعزولة والنائية عبر مختلف التقنيات بما فيها الساتلية منها والتي قد تكون الحل الأمثل في كثير من الحالات؛

5 متابعة نشاطاته في مجال مساعدة الدول النامية في تطوير بناء البنى التنظيمية لديها لتخدم هدف تنمية البنى التحتية للمعلومات؛

6 متابعة نشاطاته في مجال العمل الإحصائي لتنمية الاتصالات باعتماد المؤشرات اللازمة لتقييم التقدم في هذا المجال بهدف تغطية الفجوة الرقمية؛

7 صياغة خطة القطاع الاستراتيجية آخذة بعين الاعتبار إعطاء الأولوية لبناء البنى التحتية للمعلومات على النطاق الوطني والإقليمي والأقاليمي والعالمي وجعل ذلك أيضاً من الأهداف الرئيسية لجامعة الاتصالات الشاملة؛

8 صياغة برامج التنمية آخذة بعين الاعتبار ما ورد في هذا القرار؛

9 اقتراح الآليات المناسبة لتمويل هذه النشاطات على المؤتمر القادم للمندوبين المفوضين شاملة بالإضافة للنشاطات السابقة:

أ) الميزانية اللازمة لتوسيع برامج التدريب على الإنترنت؛

ب) الميزانية اللازمة لتغطية نشاطات مشروع التجارة الإلكترونية؛

ج) الميزانية اللازمة لتغطية نشاطات مشروع المهاتفة عبر بروتوكول الإنترنت؛

د) تمويل رمزي ومناسب لإنشاء صندوق لمساعدة القطاع الخاص في الدول النامية عبر مشاريع حاضنة لإعداد قواعد البيانات لدى هذه الدول وأية نشاطات أخرى تفيد في استغلال البنى التحتية للمعلومات؛

هـ) تمويل رمزي ومناسب للتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال الطب عن بعد بالنسبة لإنشاء البنى التحتية للاتصالات والتي تخدم هذا الهدف؛

و) أية نشاطات أخرى يتبناها المؤتمر؛

10 التأكيد في جميع هذه النشاطات على شمولها للمساواة الكاملة بين الجنسين ومراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم من المعوقين وغير القادرين،

يناشد الدول الأعضاء

1 سرعة بناء البنى التحتية لمجتمع المعلومات وإعطاء ذلك الأفضلية على أن يشمل المناطق الريفية والنائية والمعزولة؛

2 السماح للوصول إلى قواعد البيانات دون أي تمييز وجعل هذا الوصول في متناول الجميع دون أية عوائق لأي سبب كان وجعل ذلك متاحاً بمساواة كاملة بين الجنسين؛

3 التأكيد على أهمية دور المستخدم لقواعد البيانات هذه وجعلها في متناوله من حيث التكاليف وخصوصاً للمستخدمين في الدول النامية وأقل البلدان نمواً،

يكلف الأمين العام

بإرسال هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل لأخذ العلم، ورصد الاعتمادات اللازمة والكافية لتنفيذ مضمونه.